أبعاد

سعيد الحمد

الاتحاد وثقافة الوحدة

لم تجرؤ حركة وطنية عربية أن تقف ضد الوحدة

عندما تابعت بعض الاصوات عالية الزعيق وهي ترفض فكرة الاتحاد والوحدة الخليجية العربية وهو رفض يأتي هذه المرة من جهة المحسوبين على المعارضة.. أدركت اننا نعيش لحظة المفارقات العجيبة والمحيرة او ان شئتم المفارقات الصادمة.

فهي بحق مفارقة صادمة تحتار في تفسيرها وينغلق عليك فهمها في سياق فهمك لتاريخ ولسيرة ومسيرة المعارضة الخليجية عموماً والبحرينية بوجهٍ خاص، والتي تاريخها منذ التكوين الاول تاريخ وحدة واتحاد وتجسد ذلك منذ «وحدة وتحرر ثار مروراً بوحدة حرية اشتراكية وصولاً الى حرية وحدة اشتراكية» وهي المبادئ والشعارات التي توزعتها الحركات الوطنية القومية على امتداد الوطن العربي الكبير، وكان للبحرين وللمعارضة القديمة نصيب حركي فاعل فيها وبينها منذ العام 1958 عندما كلفت حركة القوميين العرب اثنين من أعضائها البحرينيين لتأسيس فرع الحركة في البحرين، وكان البعث قد سبقها في شعار الوحدة الذي طبع الحركات القومية والناصرية والتحررية الفلسطينية وغير الفلسطينية بطابعه.. فكانت الوحدة جزءاً من الثقافة العربية الوطنية بامتياز، واتجاسر بالقول هنا لم تجرؤ حركة وطنية عربية في المعارضة او خارج المعارضة ان تقف ضد الوحدة وان تعلن ذلك على رؤوس الاشهادة حتى لو كانت في داخلها ضد الوحدة لان مثل ذلك الموقف يعني نهايتها شعبياً وسقوطها الذريع جماهيرياً.. وهي حقيقة يعرفها كل سياسي عربي وكل من تابع وعايش المرحلة السياسية العربية الحديثة.

فكيف انقلبت الآية الآن وتحولت بعض تيارات المعارضة الى الضد من الوحدة والاتحاد، وقد كان هذا أحد اهم عناوين نضالها ومبادئها واهدافها؟.. كيف غدت الانظمة تحمل دعوة الوحدة وفكرة الاتحاد وتسعى جادة وجاهدة لتأطيره وفق المشروع العام لها؟.. فهل هي المفارقات العربية التي يذهل المحلل السياسي لتفكيك ما اعتراها من غرائب؟.

وفي القراءة الطريفة سياسياً ستبدو بعض المعارضات انها تأسست وجاءت لتعارض، هكذا فهمت دورها السياسي كمعارضة وهكذا تنتقل في مواقفها من النقيض الى النقيض ليس بهدف مصالح الشعوب والجماهير ولكن بهدف معارضة الحكومات فقط، فالمعارض يعارض الحكومة حتى ينال شرف لقبه وكلما توغل وتطرف وتشدّد في معارضة الحكومة كلما احتل مكاناً مرموقاً وقيادياً بارزاً في المعارضة، وهي مسألة خطيرة على مستوى مستقبل الشعوب ومصالحها التنموية التي قد تفتح وتهيئ لها الحكومات السبل والمشاريع فنهدمها وتعطلها المعارضة فقط لانها مشاريع حكومية او جاءت فكرتها من الحكومة بما يضيع فرصاً تاريخية لا تعوض على الشعوب التي تزعم وتدعي هكذا معارضات تمثيل مصالحها.

وفي غمرة بحثها عن كل ما يُعارض ويعترض على الحكومات وعلى مشاريعها سوف نلاحظ هذه النوعية الطارئة من المعارضات العربية انها تنقض وتهدم ركناً اساسياً من اركان تاريخ المعارضة العربية الوطنية الحديثة التي كانت الوحدة مبدءاً من مبادئها الاساسية بل ان حركات وطنية كبيرة ومؤثرة كحركة القوميين العرب وهي كبرى الحركات الوطنية العربية قامت على قاعدة الوحدة وبهدف الوصول الى مشروع الوحدة العربية من المحيط الى الخليج.

وسوف نذكر هنا ونستذكر نحن جيل الستينات ايام كنا طلاباً صغاراً في الاعدادي حين نخرج في تظاهرات متناغمة مع التظاهرات دعوة للوحدة اطلقها زعيم او رئيس عربي.. وسوف نقارن بين حالتين لمظاهرات كانت تؤيد وتشجع ومظاهرات الان تخرج لتعترض على الوحدة تقودها معارضة عربية يفترض فيها بداهةً انها مع الوحدة.. انها تناقضات ومفارقات لحظة عربية تستعصي علي الفهم وعلى التحليل وعلى العقل العربي العام الذي دخل مرحلة الذهول العظيم وهو يرى ما يرى ويسمع ما يسمع فلا يدرك ابعاد ما يراه ولا يفهم لغة ما يسمع.!!

صلاح الجودر

بـلا شـك السـعوديـة

المتأمل في إنتاج البحرين للنفط الخام لعام 2011م يرى أنه عند مستوى 69 مليون برميل، منها 16 مليون برميل من حقل البحرين، والباقي 53 مليون برميل من حقل أبو سعفة المشترك بين البحرين والمملكة العربية السعودية حسب اتفاقية عام 1965م، وتقدر إيرادات البحرين النفطية حسب تقرير شهر إبريل الماضي بـ 680 مليون دولار والتي تشكل نسبة 70٪ من الدخل القومي للبحرين.

فقد تم اكتشاف حقل أبو سعفة في المياه الضحلة بين البلدين في عام 1963، وتم توقيع الاتفاقية بين البحرين والسعودية على اقتسام النفط بينهما، إلا أن السعودية قد تنازلت عن حصتها كاملة للبحرين في عام 1992، بالإضافة إلى منحة سعودية من الزيت الخفيف تبلغ 50 ألف برميل، بالإضافة إلى أن البحرين تكرر 262 ألف برميل يومياً من النفط السعودي حسب اتفاقية عام 1945، وهذه الموارد النفطية ليست ببسيطة لبلد تعد موارده النفطية محدودة، فمع أن البحرين تعتبر الدولة الأولى في المنطقة التي تم اكتشاف النفط فيها عام 1932 إلا أنها تعتبر الأقل انتاجاً من بين الدول الخليجية.

فنسبة 70٪ من الدخل القومي من النفط القادم من حقل أبو سعفة، والذي تنازلت الشقيقة السعودية بحصتها للبحرين ليست بالسهلة والبسيطة، فأبرز موارد البحرين تأتي من هذا الحقل الذي عزز العلاقات بين البلدين، لذا يعتبر المصير بين البلدين واحد لارتباطهما ببعض بالهوية العربية الأصيلة.

في المقابل وفي الضفة الأخرى من الخليج تقف إيران للبحرين وشعبها بالمرصاد، فما من فتنة أو محنة تتعرض لها البحرين والدول الخليجية إلا ويشتم رائحتها من الشرق «إيران»، فقد أصبحت الفتن والمحن التي تتعرض لها البحرين من جارتها إيران عنوان الكثير من الصحف والقنوات الفضائية، بل من أبرز التحليلات السياسية للأحداث التي شهدتها البحرين في فبراير العام الماضي 2011، فقد عادت الأسطوانة المشروخة من بعض القيادات الإيرانية التي تتحدث بأن الخليج بأسره تابع لإيران ونظامها السياسي!.

فنظام الحكم في إيران والذي تديره المؤسسة الدينية عاد من جديد للحديث عن الدول الخليجية وأبرز البحرين في سابقة خطيرة لإعادة ملف التأزيم الذي قبر منذ سنوات حين قبل شاه إيران محمد رضا بهلوي بقرار الأمم المتحدة التي خلصت إلى أن شعب البحرين «عربي»، فقد كانت أولى التدخلات الإيرانية في الشأن البحريني في ثمانينيات القرن الماضي حينما تم تدبير محاولة قلب نظام الحكم، والتدخل المباشر في البحرين على يد المؤسسة الدينية في إيران، ولكن هدأت الأوضاع بسبب انشغال إيران بحرب الثماني سنين مع العراق، وانشغالها بحرب الخليج الثانية وحرب تدمير العراق وتحويله إلى كنتونات طائفية وعرقية.

اليوم المجتمع البحريني وهو يواجه المخطط الإيراني لتدمير دول الخليج العربية وتغير هويتها بين خيارين، فهو بين الانتماء العروبي والذي يتمثل في مقترح الملك عبدالله بن عبدالعزيز «الاتحاد الخليجي» أو التبعية الفارسية التي يحاول النظام الإيراني الترويج لها من خلال الضرب على الحس الطائفي والمذهبي والشعوبي، والحقيقة التي عليها أبناء البحرين والدول الخليجية الأخرى أنهم عروبيون حتى النخاع، ولا يمكنهم التخلي عن هويتهم العربية مهما تم نثر السموم والأدواء لتغير هوية أبناء المنطقة.

فأبناء البحرين اختاروا هويتهم في عام 1970 أمام مبعوث الأمم المتحدة بأنهم عرب وليسوا إيرانيين، من هنا فإنه ليس هناك وجه مقارنة بين السعودية وإيران، بين العروبة والفارسية، فالمشروع المطروح اليوم في المنطقة ليس ضمن «الربيع العربي» كما تحاول قناة العالم الإيرانية الترويج له، ولكنه ضمن مشروع إيران التدميري الذي يشاهد هذه الأيام في العراق وإيران، فقد صرح أكثر القادة الإيرانيين بأن دول الخليج لهم، وأنهم يريدون شعوب الدول الخليجية خدماً وأتباعاً لهم، ولكن هيهات أن يغير أبناء المنطقة الخليجية هويتهم العربية.

الحكم في إيران عاد من جديد للحديث عن الدول الخليجية

Sh.s.aljowder@gmail.com

مسامرات

خالد البسام

النـكتـجي

كانت الناس تضحك بدون سبب واليوم صارت النكت تباع، وسبحان مغير الأحوال!

ليست أحوالنا سيئة في الوضع السياسي والأزمات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية وتدهور الثقافة فقط، بل حتى النكت لم تعد تضحك أحدا!

لكن هذا ليس كلامي بل هو كلام العم زكي «النكتجي» الذي يجلس كل يوم في مقهى شهير بوسط القاهرة ويبيع النكت على نجوم السينما وممثلين المسرح وغيرهم.

ووصل تشاؤم العم زكي الذي التقته جريدة «الشرق الأوسط» مؤخرا إلى درجة انه يقول ان مهنة « النكتجي» لم يعد لها الهيبة القديمة ولم تعد تلقي ذات الاهتمام من الجيل الجديد!

وعندما استغرب الصحافي الذي أجرى معه الحوار من تشاؤمه وكيف يكشر هكذا وهو يصنع النكت قال له غاضبا: وهل انا قرداتي!

وعلى عكس عم زكي كان هناك نكتجي شهير آخر يأتيه الممثلون والمخرجون والكوميديانات اسمه «الحاج سالم» الذي شرح كيف صنع النكتة بقوله: النكتة تنشأ في أجواء المزاج، ولابد ان يكون النكتجي صافي الذهن، سريع البديهة، يستطيع ان يلتقط ابسط الأشياء ويستطيع ان يتلاعب بالألفاظ والكلمات، وان يعطي الكلمة أكثر من معنى بحيث تمنح من يسمعها عنصر المفأجاة.

أما حلم الرجل فهو ان يجمع النكت التي يقوم بتأليفها في كتاب لكي يحتفظ بها وبحقوق ملكيتها، لأنها على حد تعبيره: تعبه وشقاه!

ورغم هذا الشقاء لإيجاد النكت، إلا ان الناس هذه الأيام كما يرى الحاج سالم تسمع النكتة وكأنها لا تسمع شيئا ! بل وأكثر من ذلك فالمهنة «راحت عليها» في رأيه ولا تجد من يحفظها والبعض يستغلها للتكسب والنصب.

وبخصوص سعر النكت فتلك حكاية أخرى عند النكتجي الحاج سالم حيث يقول: كل واحد وله ظروفه، وكل واحد ونظره. غير انه يحدد سعر النكتة من الضحكات التي تنتزعها من الزبون. كما ان الذي يشتري نكتة غير الذي يشتري نكتتين وهكذا.

كانت النكتة الواحدة بخمسة قروش والآن تغير الوضع وغلت مع غلاء الضحك نفسه كما يبدو.

وحاول الصحافي عدة مرات معرفة سعر النكتة حاليا لكن الحاج سالم رفض التصريح بذلك بشدة وقال له: لن أقول لك «أحسن تكون تشتغل في الضرائب»!

جاء اليوم الذي نسمع عن النقود والضرائب أكثر من النكت حتى ممن يصنعون النكت، وهذا يسمى «حضارة سادت ثم بادت»!

albassamk1@hotamil.com

محمد المرباطي

هل نعي ما نقول دولة مدنية ... مرجعيتها؟ (4.1)

الدولة كمصطلح لم يأخذ أبعاده السياسية في التراث الإسلامي

عندما نعي ما نقول سنعيد انتاج الثقافة والفكر ونُقَوم السياسة، والكلمة لا ينبغي لنا أن نقولها على إطلاقها، فذلك من الأخطاء الشائعة على ألسنتنا، فنحن لا نعي في كثير من الإحيان ما نقول، والطريقة الصحيحة لدراسة المصطلح ان نبدأ بتقديم عام تمهيدًا للمدخل بحيث نكون على بينة بالأفكار الأساسية للمصطلحات بهدف تسهيل فهم خصائصها ومصادرها، ووفق هذا المنهج سأتحدث عن الدولة وصفتها المدنية «الدولة المدنية»، ثم نأتي بمصطلح آخر عندما نقول «ذات المرجعية الدينية»، لذا علينا التوقف عند عبارة «دولة مدنية ذات مرجعية دينية» المتداولة لدى جميع الأوساط العربية، وصارت جزءا من ادبيات ما يسمى بالربيع العربية، واصبحت مثار جدل واجتهادات لا حصر لها بين مختلف شرائح المجتمع العربي، ولكي نعي ما نقول سوف نجزئ العبارة ونعيدها لجذورها العربية ومن ثم لمصادرها الغربية، ولهذا سوف نبدأ بتعريف الدولة، ومن ثم صفتها المدنية، بعدها سنأخذ بالجزئية المضافة «ومرجعيتها الدينية»، وهنا لا اخص دين بذاته وانما اعني الدولة الدينية ايا كان هذا الدين او المذهب او العقيدة.

مفهوم الدولة عند العرب:

لم تعط اللغة العربية معنى للدولة حسب الاصطلاح المتداول، وقد اختلفوا في معنى الدولة، وقالوا الدولة بفتح الدال تختلف في المعنى عند ضمها، وقد جاءت الكلمة في سورة الحشر الآية 7 «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» ولكن المفسرين العرب اختلفوا في معنى الدولة، وقالوا في حال رفع الدال تأخذ الدولة بمعنى المُلك وتبدل الدهر والسنين، وإذا فتحت الدولة تعود لهزيمة وانتصار الجيش بمعنى هزيمة الهازم، وقد اخذ معنى الدولة في اللغة العربية للدلالة على عدة معانٍ اخرى، حيث نجد في تفسير الشيخ طنطاوي جوهري (1870 – 1940م) في كتابه «الجواهر في تفسير القرآن» أن معنى الدولة: «بأن تُدالَ إحدى الفئتين على الأخرى في الحرب»، والدولة بالضم تقال في المال، وتعني التداول وجمعها دولٌ ودولاتٌ، وقال أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، إمام النحو وعالم من اعلام اللغة في تفسيره للدولة انها تجمع: بين الحرب والمال، ويقول الكسائي «أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الكسائي» صاحب القراءة السابعة للقرآن الكريم ان مفهوم الدولة في تداول المال «المال يتداوله القوم بينهم، وفي الحرب تدال بين الهازم والمهزوم» وقال الصحابي ابو عبيدة بن الجـــراح ان «الدولة بالضم: اسم الشيء الذي يتداول به بعينه، والدولة بالفتح: الفعل» وقال سيبويه في تعريفه للدولة: «دالَت الأيام، أي دارت الأيام» ويقولون دواليك في المداولَة، ويقول ابن منظور في لسان العرب ان : «الدولة الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء»، ولكي لا نطيل الحديث عن تفسير معنى الدولة عند العرب نكتفي بحديث أبي سُفيان بن حرب: لهرقل عظيم الروم عندما سأله عن الحرب بينه وبين النبي محمد انه قال: «الحرب بيننا سجالٌ إنا نُدال عليه مرة ويدال علينا أخرى» وهذا في معنى الدولة للدلالة على على النصـــر والهزيمـة «إنـا نـدال عليه، ننتصر عليه، ويدال علينا أي ينتصر علينا» «شرح الصحيحين لمسلم والبخاري» وابن بري صاحب «الدرر اللوامع».

يتضح مما سبق أن الدولة عند العرب ليست كلمة دالة كاصطلاح فلسفي وسياسي كما عَرَفَها فلاسفة اليونان والأغريق، ولا تخرج عن المعنى البسيط للتداول والغلبة بمعنى الإدالة، وفي هذا الصدد يقول الحجاج: «إن الأرض ستُدال منا كما أدلنا منها» بمعنى ان نكون في بطنها كما كنا على ظهرها.

نستنتج مما سبق ان الدولة كمصطلح لم يأخذ ابعاده السياسية في التراث الإسلامي، لذا كانت اللغة العربية تخلو من كلمات مرادفة للدولة في الاصطلاح السياسي، مثل رئيس الدولة او ما يشير لمؤسساتها وطبيعتها، وقد اخذ المسلمون بمصطلحات اخرى كإشارة لطبيعة الحكم، مثل الخلافة والإمامة، وللدلالة على نظام الحكم استخدموا مصطلحات الخلافة والإمامة والولاية، وفي اشارة للهيئات السياسية فقد استخدموا الأمصار والألوية ومسميات الدار مثل «دار السلام ودار الحرب ودار الحكمة»، وقد تمكن ابن خلدون من تطوير مفهوم الدولة في الفكر العربي الإسلامي من خلال طرحه للأبعاد الاجتماعية والسياسية لمفهوم الدولة، ولكنه اخذ بمبدأ العصبية في استمرار او انهيار الدولة.